

تقرير الإدارة بخصوص

الرقابة الداخلية على التقارير المالية - 2023

يتحمل مجلس إدارة شركة كيو إل إم لتأمينات الحياة والتأمين الصحي ش.م.ع.ق (الشركة) مسؤولية إنشاء رقابة داخلية كافية على التقارير المالية والحفاظ عليها. وقد صممت عملية الرقابة الداخلية على التقارير المالية للشركة لتوفير ضمانات معقولة فيما يتعلق بموثوقية التقارير المالية وإعداد البيانات المالية للشركة لأغراض إعداد التقارير الخارجية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. تتضمن عملية الرقابة الداخلية على التقارير المالية إفصاحاً عن الضوابط والإجراءات المصممة لمنع الأخطاء.

لقد أجرينا تقييم دقيق لتصميم وفعالية ضوابط وإجراءات الرقابة الداخلية على التقارير المالية كما في 31 ديسمبر 2023، استناداً إلى إطار العمل والمعايير المحددة في إطار الرقابة الداخلية - الإطار المتكامل (2013)، الصادر عن لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريدواي ("COSO").

أولاً: المخاطر في إعداد التقارير المالية

تتمثل المخاطر الرئيسية في إعداد التقارير المالية في أن القوائم المالية لا تقدم عرضاً حقيقياً و عادلاً بسبب أخطاء غير مقصودة أو متعمدة (الإحتيال أو الغش) أو أن نشر القوائم المالية لا يتم في الوقت المناسب. ينشأ عدم العرض العادل عندما تحتوي واحدة أو أكثر من مبالغ أو إفصاحات القوائم المالية على بيانات خاطئة (أو سهواً) تكون جوهرية. تُعتبر البيانات الخاطئة جوهرية إذا كان بإمكانها بشكل فردي أو جماعي، التأثير على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس البيانات المالية.

ولحصر تلك المخاطر المتعلقة بالتقارير المالية، قامت الشركة بوضع معايير الرقابة الداخلية على التقارير المالية بهدف توفير ضمانات معقولة، ولكن ليست مطلقة ضد الأخطاء الجوهرية، وأجرت تقييماً لفعالية معايير الرقابة الداخلية على التقارير المالية للشركة استناداً إلى معايير الرقابة الداخلية - الإطار المتكامل لإعداد التقارير المالية الصادرة عن لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريدواي.

توصي لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريدواي بوضع أهداف محددة لتسهيل تصميم وتقييم كفاية نظام الرقابة.

ونتيجة لذلك عند إنشاء نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية، اعتمدت الإدارة أهداف البيانات المالية التالية

الوجود / الحدوث	وجود الأصول أو الموجودات والخصوم وحدثت المعاملات
الاكتمال	تم تسجيل جميع المعاملات، وتم إدراج أرصدة الحسابات في القوائم المالية
التقييم / القياس	يتم تسجيل الموجودات والمطلوبات والمعاملات في التقارير المالية بالمبالغ المناسبة
الحقوق والالتزامات	يتم تسجيل الحقوق والالتزامات بشكل مناسب كموجودات ومطلوبات
العرض والإفصاحات	يكون التصنيف والإفصاح والعرض في التقارير المالية مناسباً

ومع ذلك، فإن أي نظام رقابة داخلية، بما في ذلك نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية، بغض النظر عن مدى جودة تصميمه وتشغيله، يمكن أن يوفر فقط ضماناً معقولاً وليس مطلقاً بأن أهداف نظام الرقابة قد تحققت. وعلى

هذا النحو، فإن الإفصاح عن الضوابط والإجراءات أو الأنظمة الخاصة بنظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية قد لا يمنع جميع الأخطاء والاحتيايل.

ثانيًا تنظيم نظام الرقابة الداخلية

(أ) الوظائف المتضمنة في نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية

يتم تنفيذ الضوابط داخل نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية من قبل جميع وظائف الأعمال بما في ذلك مراجعة موثوقية الدفاتر والسجلات التي تقوم عليها القوائم المالية. ونتيجة لذلك، فإن تشغيل نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية يشمل موظفين يعملون في وظائف مختلفة في جميع أنحاء المنظمة.

(ب) ضوابط الحد من مخاطر الأخطاء في التقارير المالية

يتألف نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية من عدد من الضوابط والإجراءات الداخلية التي تهدف إلى تقليل مخاطر الأخطاء في القوائم المالية. يتم دمج هذه الضوابط في العمليات التشغيلية وتشمل تلك التي تكون:

- ✓ ذات طبيعة مستمرة أو دائمة مثل الإشراف ضمن سياسات وإجراءات مكتوبة أو الفصل بين الواجبات.
- ✓ تعمل على أساس دوري مثل تلك التي يتم تنفيذها كجزء من عملية إعداد القوائم المالية السنوية.
- ✓ تكون وقائية أو استقصائية بطبيعتها.
- ✓ لها تأثير مباشر أو غير مباشر على القوائم المالية نفسها. تشمل الضوابط التي لها تأثير غير مباشر على القوائم المالية على أدوات الرقابة على مستوى الكيان أو المنشأة والضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات مثل ضوابط الوصول إلى النظام وضوابط النشر، في حين أن الضوابط ذات التأثير المباشر يمكن أن تكون، على سبيل المثال، تسوية تدعم مباشرة بند من بنود القوائم المالية.
- ✓ تتميز بمكونات آلية و/أو يدوية. الضوابط المؤتمتة هي وظائف التحكم المضمنة في عمليات النظام مثل ضوابط الفصل بين الواجبات التي يتم تطبيقها والتحقق من اكتمال ودقة المدخلات. أما الضوابط الداخلية اليدوية فهي تلك التي يقوم بتشغيلها فرد أو مجموعة من الأفراد مثل تفويض المعاملات.

ثالثًا قياس فعالية تصميم الرقابة الداخلية

أجرت الشركة تقييم رسمي لمدى كفاية تصميم وفعالية تشغيل نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية. ويتضمن هذا التقييم تقييمًا لتصميم وفعالية تشغيل بيئة الرقابة وكذلك الضوابط الفردية التي تشكل نظام الرقابة الداخلية على القوائم المالية مع مراعاة ما يلي:

- مخاطر الأخطاء في بنود القوائم المالية، مع الأخذ في الاعتبار عوامل مثل الأهمية النسبية وقابلية بند معين من بنود القوائم المالية للأخطاء.
- قابلية تعرض الضوابط المحددة للفشل، مع الأخذ في الاعتبار عوامل مثل درجة الأتمتة والتعقيد ومخاطر تجاوز الإدارة وكفاءة الموظفين ومستوى الحكم المطلوب.

وتحدد هذه العوامل، في مجملها، طبيعة ومدى الأدلة التي تحتاجها الإدارة للتمكن من تقييم ما إذا كان تصميم وفعالية تشغيل نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية فعالاً أم لا. ويتم إنشاء الأدلة نفسها من الإجراءات المدمجة ضمن المسؤوليات اليومية للموظفين أو من الإجراءات المنفذة خصيصًا لأغراض تقييم نظام الرقابة الداخلية على التقارير

تقرير الإدارة بخصوص

الرقابة الداخلية على التقارير المالية - 2023

المالية. وتشكل المعلومات الواردة من مصادر أخرى أيضا عنصرا هاما في التقييم لأن هذه الأدلة قد تلفت انتباه الإدارة إلى مسائل رقابية إضافية أو قد تؤيد وتدعم النتائج.

أجرت الإدارة خلال عام 2023 اختبار لتصميم وفعالية تشغيل نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية الذي يغطي العمليات التالية

- الاكتتاب
- المقبوضات والمستحقات النقدية
- المطالبات والمبالغ المستردة
- إعادة التأمين
- المدفوعات النقدية والذمم الدائنة
- الاستثمارات
- كشوف المرتبات
- التقارير المالية
- الرقابة على مستوى الكيان

نتيجة للتقييم، خلصت الإدارة إلى أن الرقابة الداخلية على التقارير المالية قد تم تصميمها بشكل مناسب وتعمل بفعالية وذلك كما في 31 ديسمبر 2023.



فهد السويدي
الرئيس التنفيذي



بونيت باكشي
رئيس الشؤون المالية